جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2023

الجزء الثالث

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

2023

الجزء الثالث

شمال إفريقيا والقرن الإفريقي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (9)

تقرير عام 2023

الاصدار التاسع 2024

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذالك الإسهام في تنمية جيل من الشباب وصناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

التقرير الاستراتيجي 2023..

شمال إفريقيا
والقرن الإفريقي

مقدمة

الحمد لله رب العالمين «علم الإنسان ما لم يعلم».

مع نهاية عام 2023م واستقبال عام جديد بعده، ما زال العالم ونظامه الدولي والإقليمي يعيش حالة الاضطراب والصراع، وكأنما نذر الصدام الكوني تزداد، حيث شكّل طوفان الأقصى الذي فاض في السابع من أكتوبر من عام 2023م وكان نقطة تحول في الاستقطاب والصراع الاستراتيجي في المنطقة، إذ تحولت القضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم ومستقبل، وليس فقط كقضية مركزية للعالم الإسلامي.

لقد أحدث طوفان الأقصى متغيرات ومستجدات على المستوى السياسي والاستراتيجي والقانوني والإنساني.

إذ أن بنيان النظام العالمي الذي بني على مجموعة من الأنظمة والقوانين الدولية بات على وشك الانهيار، بل فعلياً سقطت كل مقومات هذا النظام القانونية والأخلاقية في وقوف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في الحرب اللاأخلاقية التي يمارسها الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين مدعوماً من آلة الحرب الأمريكية وحلف الناتو، كما أثبت عجز المنظمات الدولية بل قوى دولية مثل روسيا والصين عن قدرتها في تغيير واقع الاعتداء والظلم على شعب غزة المحاصرة وسقطت كل أقنعة العالم الغربي المتحضر وفشلت كل الأنظمة العربية والإسلامية عن تغيير أو تفكيك الحصار المضروب على ما يقارب أكثر من مليوني إنسان محاصر في غزة، إن أهم متغير تم رصده خلال هذا العام هو المتغير الأخلاقي الحضاري للقيم العالمية وللنظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وقادته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، وبالرغم من ذلك فإن مؤشرات إيجابية رصدت في المنطقة العربية، حيث استمرت المصالحات الإقليمية وأهمها الاتفاق السعودي الإيراني ومحاولات تخفيض حدة الصراع الداخلي في ليبيا واليمن وسوريا، وكذلك التوترات بين الجزائر والمغرب، مع تطور العلاقات التركية الخليجية والمصرية، أضف إلى أن حدة الاستقطاب الطائفي في المنطقة قد خفت نسبياً، إلا أن اشتعال الحرب في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع المدعومة من أطراف خارجية زاد من التوترات في منطقة القرن الأفريقي، بالإضافة إلى احتمالات توسع الحرب في البحر الأحمر والشرق الأوسط، باستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة.

وقد أدى ذلك إلى ارتباك في استمرار عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني وزاد من خطر انزلاق الولايات المتحدة قبل عام من الانتخابات في حرب في الشرق الأوسط بدعمها الكيان الصهيوني، ومن

جهة أخرى شهد عام 2023م تزايد التنافس بين السعودية والإمارات على قيادة المنظومة العربية، إلا أن قطر تفرّدت بدبلوماسيتها النامية كوسيط في مجموعة من الملفات أهمها قيادة التفاوض بين حماس والكيان الصهيوني بشأن إطلاق سراح الأسرى الصهاينة في حرب غزة، مما أوجد لها مكانة دولية مهمة، في حين شكّلت المقاومة الفلسطينية بقيادة حماس دوراً حيوياً في إعادة القضية الفلسطينية كقضية رئيسية من جديد، بل شكّلت أملاً للشعوب العربية وإعادة الدور والمكانة في مواجهة العدو الصهيوني، وبث الحيوية من جديد فيه، إلا أن تحديات التهجير في الضفة وغزة ما زال مهدداً كبيراً يلقي بظلاله على الحالة الفلسطينية والعربية، مع تزايد التحديات الأمنية، في ضوء تفكك وفشل المنظومات العربية في عمل استراتيجي موحد.

ويسرنا في جمعية التفكير الاستراتيجي أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين تقريرنا الاستراتيجي التاسع والذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لقطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) – تقرير الحالة الإقليمية والدولية – تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين والمتابعين والقراء والمؤسسات الأهلية والحكومية أن تستفيد من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

ليبيا خلال العام 2023
جدلية الاستمرارية والتغيير

د.نزار كريكش

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول – تركيا 2024

كان يوم الرابع والعشـرون من ديسمبر ذكرى استقلال ليبيا هو الموعد المقرر لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسـية المتزامنة سـنة 2021، وذلك وفقاً لاتفاق جنيف الذي رعتـه الأمم المتحـدة، لكن هذه الانتخابات التـي أظهرت رغبة الليبييـن في الانتخابات حيث فاق عدد المسجلين فيها مليوني ناخبا من الجنسين، لم تأت وأصدرت الهيئة العليا للانتخابات الليبية بيانها بأن الانتخابات غير ممكنة نتيجة لما وصف بالقوة القاهرة. هذا الإخفاق لهذا الاستحقاق أحدث أزمة أخرى للمراحل الانتقالية التي لم تنته في ليبيا بعد ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011.

جاء عام 2023 وعاد الانقسـام للمشهد الليبي، مجلس النواب في طبرق يسحب ثقته من حكومة عبد الحميد الدبيبة التي جاءت عبر اتفاق جنيف 2022، وتمنح الثقة لفتحي باشاغا وزير الداخلية السابق في حكومة فايز السراج، الدبيبة يرفض القرار ويمنع فتحي باشاغا من الدخول لطرابلس، تنقسم المؤسسات الإدارية في البلد مرة ثانية وتدخل نفق الانقسـام تمامـا كما هي منذ العام 2014 حين أعلن الجنـرال خليفة حفتر انقلابه على الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الانتقالي الذي حكم البلد بعد ثورة فبراير.

هذه الحلقة المفرغة، منعت من الوصـول لمرحلة مسـتقرة ودائمة تحظى بشـرعية شعبية، لذا كل ما حدث هذا العام 2023 هو انعكاس لذلك الإخفاق، المؤسسـات انقسـمت بين الشرق والغرب، إدارة الدولة دخلت في حالة من الفساد والترهل نتيجة لغياب الهياكل المؤسسية والسلطات التشريعية التي تراقب عمل الحكومة، وانتشرت شبكات الفساد واقتصاد النزاع في ليبيا مما جعلها تتصدر الدول التي تنتشر فيها الجريمة المنظمة، وفقاً لمؤشر الجريمة الدولية المنظمة عام 2023.

ربما من المناسب أن نضع هنا إطاراً عاماً لتتبع هذه المتغيرات، ووضعها في سياقها الجيواستراتيجي، فـإن كل هـذه المتغيرات الداخلية حدثت في بيئة إقليمية وعالمية غاية في التعقيد ألقت بظلالها على المرحلة الانتقالية في ليبيا وجعلتها حالة متغيرة بشـكل سـريع وقوي يمنع أي حالة من الاسـتقرار أو الاستمرارية التي يمكن أن تتبع تكوين مؤسسات الدولة الليبية وفقاً للإعلان الدستوري الذي تغير أكثر مـن 13 مـرة خلال المرحلة الانتقالية أو 13 سـنة بعد ثورة فبراير. لتتبع هذا المسـار المتغير، وتتبع

منحنى التغيير في ليبيا فإننا نقترح نموذجاً من أربع متغيرات.

- متغيرات تتعلق بالاستراتيجيات غير المتماثلة المحيطة بليبيا وفيه نحاول أن نضع كافة المتغيرات في سياق مفهوم الاستراتيجيات غير المتماثلة.
- نتبع التغيرات في مستوى تأثير الشبكات المختلفة سوآء شبكات الجريمة، أو المليشيات ونحوها. ولحسن الحظ صدر تقرير الجريمة الدولية الي سنعرضه ويفي بتتبع هذه المتغيرات.
- التغيرات في اقتصاديات النزاع الليبي وتأثيره على مؤشرات الاقتصاد الليبي.
- المتغيرات المتعلقة ببناء الشرعية وهذا الذي سنعطيه مساحة أكبر، لأنه يؤكد أن كل المحاولات للخروج من المرحلة الانتقالية باءت بالفشل.

تتبع هذه المتغيرات يؤكد أنه بدون حل شامل لفهم هذه البيئة المحيطة بليبيا، والتأثير في كافة المتغيرات، دون حدوث ذلك فإن المرحلة الانتقالية التي ترتكز على توحيد المؤسسات وبناء الشرعية فإنها ستظل في حالة من التغيير والانتقال بين المقترحات والمبادرات دون أن يكون هناك نمط مستمر ولو بطيء لكنه يصل في النهاية لحالة مستقرة.

الاستراتيجيات غير المتماثلة: تأثير الوضع الإقليمي والدولي على الأزمة الليبية

تتسم السياسة الخارجية الليبية بسمة قلما تخلفت عن التاريخ الليبي, وهي أن التدخلات الخارجية تكون لغيرها لا لذاتها، أي أن المتدخلين لا يبحثون عن ليبيا نفسها إنما لمصالح أخرى تتحقق لهم من التدخل أو السيطرة على المشهد الليبي. هذا النمط المتكرر في التاريخ الليبي يؤدي إلى استراتيجيات غير متماثلة لهذه الدول، فهي قد تلتقي في بعض السياسات أو المصالح لكنها تختلف بل قد تتناقض في الاستراتيجيات العامة، هذا النمط يختلف باختلاف التحالفات والنزاعات بين هذه الدول من جانب، وبين المصالح المتضاربة لمجموع الدول المحيطة بليبيا؛ وينشأ عن ذلك طيف واسع من التعقيدات التي جعلت العنصر الداخلي المتمثل في الدولة الليبية والأطراف المتنازعة على السلطة فيها والمجتمع يفقد قدرته على ما يعرف بالملكية المحلية للازمة، وتنشأ علاقات وأنماط متكررة وهي:

- كلما زاد الاختلاف بين الدول المتدخلة في ليبيا يصعب التحكم في الأزمة الليبية.

- ضعف الملكية المحلية يزيد من حجم التدخلات الخارجية.

حجم المؤثرات الخارجية كبير جداً ويشمل

- تدهور الإجماع الذي حصل حول ليبيا في مؤتمر برلين 2020 وعدم استمرارية الأخذ بقراراته، وهذا لم يكن من الأطراف الليبية وحدها، بل الأطراف الدولية ابتداءً من روسيا التي أصرت على الحرب ضد طرابلس من قبل قوات حفتر انتهاء برفض الانتخابات من قبل خليفة حفتر وباقي الأطراف السياسية عام 2021، الأمر الذي تحول إلى مجموعة مصالح أدت في النهايات إلى استراتيجيات مختلفة ومواقف تظهر الاتفاق لكنها في المحصلة النهائية يعارض بعضها بعضا.
- الحرب الأوكرانية في 20 فبراير 2022، عمق حالة الانقسام بين القوى العظمى.
- الحرب الداخلية في السودان في 15 أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية التي يقودها عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع التي يقودها محمد حمدان دقلو (حميتي).
- انقلاب النيجر 26 يوليو 2023.
- أحداث غزة في السابع من أكتوبر 2023.

هذا السياق للأحداث خلق حالة من التباعد في الاستراتيجيات بين مجموع الدول المؤثرة في ليبيا فيما يلي عرض لأهم الدول تأثير الأوضع الإقليمية والدولية على الحالة الليبية، وكل هذا التغيرات الدولية عززت من الانقسام الداخلي الليبي كما سيأتي.

الولايات المتحدة الأمريكية

وصفت مجلة الفورين أفير واقع التنافس الدولي من خلال مقال لأستاذ التاريخ مايكل كماج (12/10/2023) بأنه زمن تشتت القوى الكبرى, فالولايات المتحدة الأمريكية بتنافسها مع روسيا والصين خلقت فراغا في أماكن عدة في العالم يقول:

(فراغات السلطة تتكاثر. في أفريقيا، ومنطقة البلقان، والشرق الأوسط، وجنوب القوقاز، بدأت الصراعات القديمة، التي كان بعضها خاملاً، تشتعل من جديد لتتحول إلى أزمات جديدة. وتبذل القوى المتوسطة والجهات الفاعلة المحلية جهودها بجرأة متزايدة. في كثير من الأحيان، ينتهي الأمر بالقوى العظمى إلى النظر بلا حول ولا قوة).

كانت السياسة الأمريكية المعلنة في الخطة الاستراتيجية السنوية هو دعم تطبيع دول الشرق الأوسط حتى تتفرغ الولايات المتحدة الأمريكية لمنافسة الصين من خلال طريق الهند التنموي، واستمرار الحرب في أوكرانيا إلى حين هزيمة بوتين. أحداث غزة خلقت المزيد من التشتت، ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مرغمة على العودة للشرق الأوسط.

كل هذه الطرق تحتاج لحماية واستقرار في المنطقة، لذا فما يحدث في غزة يوثر في حدة التنافس الدولي، ويجعل التشتت هو سيد المشهد، الأمر أشبه بتنافس محموم، وفي ظل التعقيد التقني واللوجيستي فالتناقض هو الأمر الأصعب بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. هذا سيؤدي إلى تحفيز الولايات المتحدة لاتخاذ اجراءات صارمة تجاه خصومها في ظل حالة التربص الذي يشهده العالم كما شهدنا في حالة غزة، وهذا ربما سيتكرر في مناطق أخرى من بينها ليبيا، لكن المفارقة هنا أن الولايات المتحدة قد تكون أكثر مرونة مع الحلفاء كتركيا والسعودية حين تشعر بأنهم يرفعون عنها كاهل حلول الأزمات التي تعانيها المنطقة[1].

(شكل2)طريق الهند التنموي

(1) Foreign Affair. 122023/10/. https://qoshe.com/foreign-affairs/michael-kimmage-and-hanna-notte/the-age-of-great-power-distraction/166432623

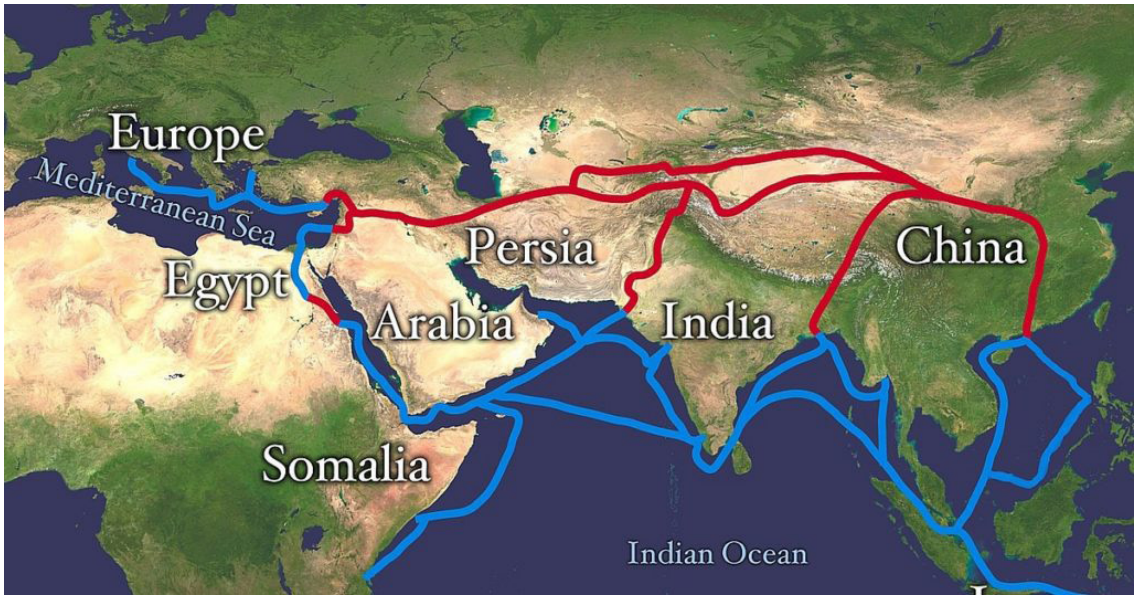

(شكل2) طريق الحرير الصيني

هذا التنافس الدولي أثر تأثيراً كبيراً على الأزمة الليبية فالتنافس الأمريكي الروسي حول إفريقيا سينعكس على ليبيا، فسلوك الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أي تدخلات روسية في ليبيا لم يعد متوقعاً، أو أن قواعد الاشتباكات قد تغيرت فقد تلقت قوات فاغنر خلال هذه السنة ضربات من قوات جوية لم تفصح عنها قوات حفتر والأغلب أنها من قبل قوات حفتر. كما أن تقرير الخبراء الدوليين الصادر هذا العام قد بين حجم التنافس على جلب الأسلحة لليبيا بين القوى الإقليمية كالإمارات العربية المتحدة وروسيا.

الاتحاد الأوروبي ومواجهة المخاطر

الاتحاد الأوروبي يعاني من أخطار وجودية بعد حرب أوكرانيا، لكن الاتحاد الأوروبي يعاني من مشكلة أخرى مزمنة وهي غياب سياسة خارجية موحدة، ورغم المحاولات المستمرة لإيجاد سياسة موحدة إلا أنه خلال عمر الاتحاد الأوروبي لم تنجح هذه المساعي، فهناك تنفس تاريخي بين ألمانيا وفرنسا، وبين فرنسا وإيطاليا. هذا التنافس سببه قيادة الاتحاد الأوروبي الذي برزت فيه ألمانيا باقتصادها القوي، رغم محاولات النظام الرئاسي الفرنسي البروز كقود دافعة للاتحاد من خلال رئيسها إيمانويل ماكرون. إيطاليا من جانبها ترفض أن تكون ضحية للهجرة غير النظامية في أوروبا بعد رفض كثير من الدول محاولات مختلفة لتوزيع العبء على الاتحاد الأوروبي.

لذا يمكننا أن ننظر لهذه الدول منفردة، ونذكر سياساتها الخارجية وتطورها تجاه الأزمة الليبية خلال العام 2023.:

فرنسا عام الخروج من إفريقيا

قبـل محـاولات القائد العام خليفة حفتر للدخول لطرابلس عنوة عام 2012، كانت فرنسـا ترى في ليبيا فرصـة لفرض مزيد من السـيطرة على القارة الإفريقية، فشل حفتر في طرابلس والتدخل التركي المباشر، أحدث معادلة جديدة في شمال إفريقيا، صاحب ذلك تدخل واسع لقوات فاغنر في إفريقيا، صـارت ليبيا عقدة ضـمن شـبكة معقدة من التهريب كونتها قوات فاغنر، وبدأت الأخيرة في السيطرة على عديد الحكومات الإفريقية في السـودان وتشـاد وافريقيا الوسـطى والنيجر، كل ذلك أعطى دفعة لهذه الدول للابتعاد عن فرنسا، جاءت أحداث في مالي وبوركينا فاسو ومؤخرا انقلاب النيجر كصفعة قوية لسياسـات الرئيس ماكرون في القارة الإفريقية. هذه الظروف بالإضـافة إلى مخاطر الطاقة التي تواجهها القارة الأوروبية بعد حرب أوكرانيا جعل فرنسـا تغير من سياسـاتها تجاه الأزمة الليبية. يمكن اختصار هذه السياسات في ثلاث قضايا أساسية

- التعامـل مـع كافة أطراف الأزمة الليبية من خلال السـفارة في طرابلس والتواصـل المسـتمر مع الشرق والجنوب الليبي.
- التوجه نحو أوروبا والتعامل مع ملفات المنطقة عبرها، وذلك يعني أن حجم التنسيق الأمني يزداد مع أوروبا، وكذلك المواقف السياسية تجاه بعض الأزمات منها ليبيا.
- التركيز على المخاطر الأمنية التي قد تأتي من ليبيا، ولعب دور الوسيط النزيه قدر الإمكان.

فرنسـا تنظر للجنوب الليبي نظرة أمنية وترى أنه يمثل مخطر كبير على مصـالح فرنسـا من حيث اليورانيـوم الذي يمد فرنسـا بالطاقة الكهربائية حيث تصـل المواد الخام القادمة من أمريكيا لنسـبة تقارب 20%، كما أن مشاريع تتعلق بالغاز من النيجر إلى نيجيريا إلى الجزائر كلها تؤثر في فرنسا لكن الأخطر من ذلك أن منطقة شـمال إفريقيا صـارت مرتعاً للسلاح الذي انتشر عقب الثورة الليبية وهذا خلق بؤر توتر كثيرة لفرنسـا ولم تفلح تجاربها في مالي وبوركينا فاسـو وطردت من النيجر، حل محلها قوات فاغنر التي تعاملت بشكل مباشر مع النخب الحاكمة في بعض الدول الإفريقية، لقد شهدت هذه السـنة انقلابان في الجابون وكذلك النيجر، كما أن الحرب جارية في السـودان والتوترات مستمرة في تشاد، كل هذا جاء بفعل التوتر في جنوب ليبيا الذي يسمى مثلث الموت (تشاد، السودان، جنوب ليبيا)،

لقد حدث خلاف حقيقي بين الإمارات والسعودية ومصر حول السودان حيث ترى كل من السعودية والإمارات أن الصراع في السودان هو صراع حول نفوذهما في إفريقيا، بينما ترى مصر أن ما يحدث في السودان هو تهديد لأمنها الوطني لأن السودان في مجالها الحيوي، خاصة مع ما يحدث في غزة ونزاعها مع إثيوبيا، لذا فإن عام 2023 قد شهد تعقيداً كبيراً للواقع في جنوب ليبيا، هذا التعقيد قد أضعف الملكية المحلية للأزمة في ليبيا وزاد من التدخلات الخارجية.[1]

ألمانيا في السياق الليبي

سياسات ألمانيا تجاه ليبيا تشتمل على دعم نفوذها، وبناء هويتها من خلال الانخراط في الأزمات الدولية وهذه تسمى بالنظرية البنيوية حين تسعى الدولة لبناء سمعتها العالمية من خلال الانخراط في الأزمات كصمام أمان ومصدر للاستقرار، والجانب الاقتصادي قضية أساسية لبلد تعتمد على التصنيع في دعم أكبر اقتصاد في أوروبا. هذا يعني أن ليبيا بالنسبة لألمانيا حالة أمنية يمكن أن تؤثر في اقتصادها من خلال سلاسل التوريد للطاقة وأثرها على الاقتصاد الدولي كما أنها مساحة لبناء هوية دولية لها كوسيط في النزاعات الدولية، ليبيا كذلك تشكل مخطر كبير على وحدة الاتحاد الأوروبي حيث تتصارع إيطاليا وفرنسا على استقبال المهاجرين من إفريقيا عبر ليبيا، وهذا ما يؤرق ألمانيا التي تسعى لاستمرار نفوذها وقيادتها الاتحاد الأوروبي.

إيطاليا الشريك الحذر

أما إيطاليا فإنها تعطي ليبيا أولوية كبرى لأنها جزء من أمن الطاقة بالنسبة لها، كما أن الخارجية الإيطالية تعتبر منطقة شمال إفريقيا ذي أهمية خاصة وفرصة لتمدد حذر وبطيء قد يعطي لإيطاليا مكانة في الاتحاد الأوروبي لذا فهي تتمنَّع على الاتحاد الأوروبي في موضوع الهجرة, وترى أنها ضحية لغياب سياسات أوروبية موحدة تجاه الهجرة، كما أنها ترى أن شركة إيني ذراع اقتصادي مهم لها في شرق المتوسط لذا فهي حذرة في سلوكها مع الليبيين والأتراك وتحاول دائماً أن تتجنب الدخول في صراعات مباشرة.

لذا فالموقف الأوروبي ينظر لليبيا كحديقة خلفية وتربط مصالحها بجنوب المتوسط، ولهذا عدة مشاريع ربما يعطلها الأزمة الليبية كمشروع المتوسط في زمن ساركوزي، لذا فغياب المبادرة وانتشار الفوضى في ليبيا يشكل مخطر أساسي لأوروبا. ليبيا وشمال إفريقيا هي البديل لمصادر الطاقة من

(1) Foreign Policy، 10 oct، How Sudan Became a Saudi__UAE proxy war.

روسـيا فهناك ثلاث طرق أساسـية من تركمانسـتان لتركيا، وشرق المتوسـط، وليبيا والجزائر خاصة طريق نيجيريا – النيجر

الجزائـر. كل ذلـك يتوقف ويتحول لمخاوف للـدول الأوروبية وهذا يؤكـد أن المخاوف الأمنية هي الأولوية لهذه الدول وأن اختلاف هذه الدول فيما بينها، وغياب سياسة خارجية موحدة (مع الاتفاق في الجوانب الأمنية) كل ذلك يعني أنها استراتيجيات غير متماثلة تعطل مواقف قوية من الاتحاد الأوروبي في الأزمة الليبية.

مصر وتركيا

- التقارب المصـري التركي بـدأ بزيارات أمنية ثم تطورت لزيارات للخارجيـة التركية، وبدأ التعامل مع المعارضـة المصـرية في تركيا بمنطق مختلف، وضـيق عليهم إعلامياً، وصافح الرئيس التركي الرئيس المصـري في مونديال قطر 2022، واسـتمرت المغازلة فيما بعد. هذا انعكس بشـكل أو بأخر على الأزمة الليبية فالتعاون من الشـرق والغرب مع تركيا صـار ظاهراً، لكن الاسـتراتيجيات غيـر متماثلـة، فقد تتفق الأطراف (مصـر وتركيا) في بعض المسـائل لكنها اسـتراتيجيا مختلفة لـذا فإن هذه الظاهرة تمثل عقدة حقيقية تهدد الأمن القومي الليبي، فغياب السياسـات الموحدة تنشـأ عنـه إجراءات مشـتتة تعرض ليبيا لمخاطر تلك الاسـتراتيجيات. من بعـد حرب غزة ظهر هذا الخلاف جلياً، فمصـر ترى أنها محاطة بكافة المخاطر من الجنوب والغرب والشـرق، كما أن الاقتصاد المصري يعاني من صدمات متعددة وزيادة مضاعفة لنسبة الدين الخارجي لناتج الدخل القومـي تضـاعفت من 15 % إلى 40 %. أما تركيا فاقتصـادها يعاني وعـودة الولايات المتحدة للمنطقة بقوة أكثر (عسـكرياً هذه المرة) جعل سياسـات تركيا السـابقة كقوة محورية عسكرية في المنطقة تتشـتت وأكثر تحفظاً, لذا كانت تركيا تبحث عن منظمات إقليمية تختبئ وراءها لتخفي عجزهـا وخوفهـا من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. مصـر من جانبهـا – كما تبين النظرية السياسية- تتحصل على دعم أكبر للحصول على مواقف أكثر مرونة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الرفض الشـعبي لهذه السياسـات, كما حدث مع السـادات في عملية التي قادها مع دولة الكيان الصهيوني. مصر تسعى لتوفير أي موارد ممكنة من ليبيا، لذا فهي تستغل ما يحدث في المنطقة للحصول على ضمانات في الملف الليبي، فقد ودرت أنباء إعلامية عن محاولة مصر الاستفراد ببعض موانى النفط في الشرق الليبي، وبيعه لحسابها بالاتفاق مع قوى في الشرق الليبي (الأمر الذي لا يمكن تطبيقه عملياً، إلا أن انتشر إعلامياً) لكن هذا يدل أن هناك حرية أكثر

لمصـر للحركة في ليبيا أكثر من تركيا. تركيا تشـعر بتقييد أكثر لذا فهي تسـعى التحالف مع كافة الأطراف الليبية، ويمكن ملاحظة انخفاض التوتر مع اليونان وغياب الحديث عن شـرق المتوسط، والتفات الرئيس أردوغان لاقتصاده الذي يتعرض لهزات قوية بسبب المحيط الإقليمي المضطرب وتشـتت القوى الدولية. نفس النتيجة نصـل إليها هنا، وهي أن هذه الاسـتراتيجيات غير المتماثلة تعيق التحول في ليبيا.

- **نتيجـة 1: الاستراتيجيـات غير المتمثلة تضعف الملكية المحليـة للأزمة الليبية وتسعى الأطـراف للاستنجاد بالقوى الدولية والإقليمية المختلفة وهذا يطيل من عمر الأزمة في ليبيا.**

ليبيا في مؤشر الجريمة الدولي

ربما يصـح القول إن هذا المسـار في انتشـار شـبكات الجريمة هو الظاهرة الأخطر في ليبيا عام 2023، وقبل أن نتحدث عن هذا المؤشر نذكر بعض الأحداث التي حدثت خلال هذا العام . في تقرير الجريمة الدولية الصـادر عام 2023 ليبيا جاءت في الترتيب 18 من أصـل 192 دولة يشملها التقرير، كما أنها الدولة الأولى في انتشار الجريمة في شمال إفريقيا، كما أنها الدولة الأخيرة في قدرة الدولة على مقاومة الجريمة.

شـمل التقريـر 15 جريمـة (انظر الرسـم)، في المقابل يقيـس التقرير قدرة الدولـة على مقاومة الجريمة من خلال 12 مؤشرا كالتالي:

- القيادة السياسية والحكم الرشيد.
- الشفافية والمسؤولية.
- التعاون الدولي.
- السياسات المحلية والقوانين.
- النظام القضائي والسجون
- إنفاذ القانون

- السـلامة الإقليمية للحدود
- مكافحة غسيل الأموال.
- القدرات التنظيمية الاقتصادية.
- دعم ضحايا الشهود.
- السياسات الوقائية
- الجهات غير الحكومية.

مؤشرات مقاومة الجريمة.

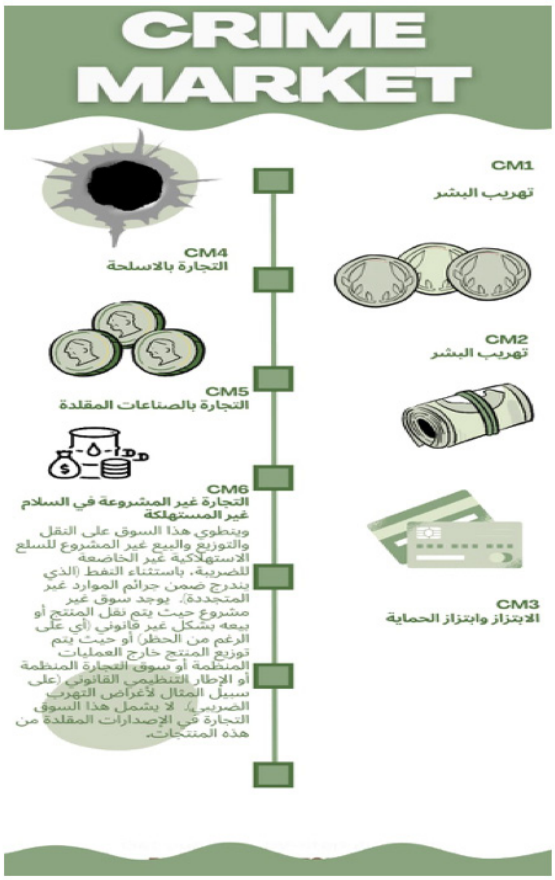

(شكل 3) 15 جريمة يرصدها التقرير الاتجار بالبشر، تهريب البشر، التجارة بالمخدرات، الجرائم السبرانية، الجرائم تهريب النباتات والحيوانات النادرة.

ليبيا جاءت متقدمة في هذه الجرائم، وضعيفة في كافة مؤشرات مقاومة الجريمة، فهي تعاني ليبيا من انقسام سياسي حاد، وفشل مؤسساتي مزمن، وشبكات إجرامية محلية ودولية، وضعف مجتمعي لمكافحة الجريمة وإدراك خطرها على اقتصاد الدولة، كل ذلك انعكس في أرقام ليبيا في مؤشر الجريمة الدولية. ليبيا مثل أفغانستان في مكافحتها للجرائم (1.5) وهي الأخيرة في إفريقيا في هذا الجانب من المؤشر، وفي الجرائم كتهريب البشر والاتجار بالبشر فإنها الخامسة إفريقيا بقيمة 8.5 و9.5 على التوالي. هذا الرقم مرتفع جداً إذا عرفنا أن الدول الأولى في العالم في مكافحة الجريمة كفنلندا وليتوانيا وهي فقط 2.5 أو يزيد. في إفريقيا تجد دولة مثل موريشيوس أقل إجراماً (4.4) وأكثر مكافحة (5.54).

ليبيا كذلك تضرب أرقاما قياسية في الاتجار بالبشر (9.5) وهذا ظاهر في التقرير وكذلك تقرير الخبراء وهي مشكلة حقيقية لأوروبا (انظر التوضيح في الجدول التالي). الابتزاز من خلال المليشيات المسلحة جريمة مسكوت عنها، حيث يعتبره البعض ثمن الأمان للناس أن يدفعوا أتوات وهي جريمة وليبيا جاءت برقم مرتفع (9). يصف التقرير أن الكوكايين لم يكن منتشرا في ليبيا وهو آخذ في الانتشار، الترامادول المخدر يعبر من ليبيا لمصر وهو أمر معروف، بل صارت ليبيا مركزاً للتوزيع العالمي. تهريب الخردة والذهب والنفط وغيرها يرصدها التقرير، والأهم هو أن الأمر في تصاعد من التقرير السابق عام 2021 إلى التقرير الحالي. يصف التقرير الأمر في جمل واضحة (شمال إفريقيا حصل على أعلى درجات (7.83) في الجرائم, المالية. وكانت هي أيضا المنطقة الأعلى تسجيلاً للجرائم المالية في العالم، تليها مباشرة غرب آسيا (7.82) وجنوب شرق آسيا (7.18). هنا، قُيِّم هذا النوع من الاقتصاد غير المشروع على أن له تأثير شديد في جميع بلدان المنطقة (من 8-9.5 بما يخص الجرائم الاقتصادية) باستثناء المغرب (7.5 وهي على المحك والتأثير بين المؤثر والتأثير الشديد)، أو غير قادر على التأثير كما في موريتانيا. آما ليبيا فقد حوت معدل المنطقة ككل في مستويات الاحتيال في القطاع العام (9.5). وهو أمر منتشر في البلاد وينطوي على اختفاء مليارات الدولارات من خلال العقود العامة، ومشاركة مسؤولين رفيعي المستوى، وموظفي البنوك في مخططات فساد من خلال مليشيات مسلحة وأمراء حرب تمكنوا من الوصول إلى أموال الدولة)ص 88

قياس ليبيا العام كان 6.59 الأول في شمال إفريقيا، لكن المقاومة كانت تشير بقوة لأس الداء في ليبيا وهي ضعف كبير في مؤسسات الدولة فكانت المقاومة ضعيفة للغاية 1.5. الفواعل الأكثر في ليبيا هي الشبكات داخل مؤسسات الدولة. هذه الشبكات هي التي جعلت الجريمة المالية مرتفعة

خاصة في ظل الانقسام المستمر والمزمن هذا ما سنذكر جذوره في المسار الثلث وهو مسار السياسي والمؤسسي.

700 ألف مهاجر

أكثرُ من سبعمائةِ ألفِ مهاجرٍ غيرِ نظاميٍّ في ليبيا من بينهم 50،000 لاجئٍ وطالبِ لجوءٍ حسبَ آخرِ تقديراتِ الأممِ المتحدة، أغلبُهم من النّيجر ومصر والسودان وتشاد ونيجيريا، خمسةٌ وخمسونُ في المائةِ منهم يستقرّونَ في غربِ البلادِ وثلاثةٌ وثلاثونَ في المائةِ في الشرقِ والبقيةُ في الجَنوب.

معضلة حقيقية

هـذا الرقـمُ الكبيرُ قد يَجعـلُ ليبيا كبلدِ عبـورٍ أمامَ معضـلةٍ حقيقيةٍ فـي إدارةِ تدفّقاتِ المُهاجرين، حيثُ تتداخَلُ طرقُ ومسـاراتُ التّهريـب، ووفقًا للمنظمةِ الدوليةِ للهجرةِ فقد اعترضَ حرسُ السّواحلِ اللّيبيِّ خلالَ عامِ ألفينِ وثلاثةٍ وعشرينَ أكثرَ من اثنيّ عشرَ ألفَ مُهاجِر.

طريق وسط المتوسط

في المقابلِ، فُقِدَ أكثرُ من 2000 مهاجراً خلالَ عامٍ فقط على طريقِ وسـطِ المتوسـط، وهي إحدى الطرقِ الوَعرةِ قبلَ الوصـولِ إلى السـواحلِ الأوروبية، حيث تَسـبِقُها رحلاتٌ مُروِّعةٌ، من الحدود. تُديرُها شـبكاتُ تهريب، لها امتدادٌ دوليٌّ في أغلبِ الأحيان، وقد تم توثيق انتهاكاتٍ عدّةٍ منها التعذيبُ والاحتجاز.

تقصير أوروبي

ومع قلّةِ الإمكانياتِ وعدمِ قدرةِ السّـلطاتِ اللّيبيةِ لوحدِها على ضـبطِ الحدودِ ومكافحةِ تهريـبِ البَشـر، لجأتْ إلى الاتحـادِ الأوروبيّ وغيرِه من المنظمـاتِ الدّولية لكنّها واجَهت انتقـاداتٍ كبيرةً في تأزيمِ الوضـعِ والتّركيـزِ على البحرِ وإغفالِ الطّرقِ الصـحراويةِ التي تنطلقُ منها تدفّقاتُ المهاجرين.

انتهاكات وجرائم

في مارس ألفين وثلاثة وعشرين، أصدرت البعثةُ المستقلةُ لتقصّي الحقائقِ في ليبيا تقريرًا سلّطتْ فيه الضوءَ على الانتهاكاتِ التي يتعرّضُ لها المهاجرونَ مع دخولِهم إلى ليبيا، وكشَفَتْ وقتَها عن تورطِ أفرادٍ في جهازِ مكافحةِ الهجرةِ غيرِ الشرعيةِ وحرسِ السواحلِ في الجرائمِ التي وثّقَتْها.

8 طرق للتهريب

وبالحديثِ عن الجرائم، أكّدَ فريقُ الخبراءِ الأُمميُّ في تقريرٍ صادرٍ في سبتمبر الماضي أنَّ شبكاتٍ ليبيةً من المُهرّبينَ تُديرُ ثمانيةَ طرقٍ مختلفةٍ للاتّجارِ بالبشرِ وتهريبِ المهاجرين، ولها عناصرُ دوليةٌ وإقليميةٌ في سبعةَ عشر بلدًا منها إثيوبيا وألمانيا والإمارات وإيطاليا وباكستان وسوريا، والسودان، ومصر، والمغرب.

قوات حفتر متورطة

فريقُ الخبراءِ الأمميُّ كشفَ أيضا أنَّ قواتٍ مواليةً لخليفة حفتر تَستخدمُ عددًا من شبكاتِ الاتّجارِ بالبشرِ والتّهريبِ عن طريقِ مطارِ بنينا كنقطةِ دخولٍ ومعسكراتٍ مؤقّتةٍ ونقاطِ خروجٍ من ليبيا لقواربِ المهاجرينَ التي تُحاولُ الوصولَ إلى المياهِ الدّولية، وتَحصلُ على إتاواتٍ من هذه التجارة.

شبكة الزاوية الموسعة

في الغرب، أماطتِ الأممُ المتحدةُ اللثامَ على شبكةٍ مُوسَّعةٍ في مدينة الزاوية تَحصلُ على مواردَ ماليةٍ كبيرةٍ عن طريقِ إدارةِ أنشطةِ الاتّجارِ بالبشرِ وتهريبِ المهاجرينَ برًّا وبحرًا، وقد أنشأتْ منظومةَ احتجازٍ غيرَ نظاميةٍ لذلك، وارتكبتْ انتهاكاتٍ جسيمة.

عملية عسكرية

وفي يونيو ألفين وثلاثة وعشرين، أطلقتْ حكومةُ الوحدةِ الوطنية عمليةً عسكريةً في الزاويةِ والساحلِ الغربي، قالتْ إنّها تستهدفُ تجارةَ المخدراتِ وتهريبَ الوقودِ والبشرِ والجريمةِ المنظمة، وقد أسفرتْ وقتَها عن تدميرِ قواربَ مُعَدَّةٍ للاتّجارِ بالبشر

طرد جماعي

ورَغمَ هذه العمليةِ التي كانت محدّدةً زمانيًّا ومكانيًّا، تأزّمتِ الأوضــاعُ على الحدودِ الليبيةِ التّونسيةِ في يوليو الماضي بعدَ ما وُصفَ بالطّردِ الجماعيِّ لمئاتِ المهاجرينَ باتّجاهِ ليبيا من قِبلِ قواتِ الشــرطةِ والجيشِ والحرسِ الوطنيِّ التونسيِّ واستخدامِ القوةِ المُفرِطةِ في ذلك.

أزمة "الحدود"

أزمــةُ المهاجرينَ العالقينَ في المنطقةِ الحدوديّةِ لاقــتْ انتقاداتٍ كبيرةً داخليًّا وخارجيًّا، وقد راحَ ضــحيّتَها العشــراتُ من الأشخاصِ الذين تاهوا في الصحراءِ ولقَيَ البعضُ منهم حتفَه، قبلَ التّوصلِ إلى اتفاقٍ ليبيٍّ-تونسيٍّ لاحتواءِ الأزمة.

مؤتمر دولي مرتقب

وتبقَى تدفقاتُ المهاجرينَ تمثّلُ تحدّيًا كبيرًا أمامَ ليبيا وإدارتِها تحتاجُ إلى تعاونٍ فعّالٍ من المجتمــعِ الدّوليِّ وحلولٍ حقيقيّة، لذلك أعلنتْ حكومةُ الوحدةِ استضــافَتَها لمؤتمرٍ دوليٍّ بشــأنِ مكافحةِ الهجرةِ خلالَ يناير ألفينِ وأربعةٍ وعشــرينَ بمشاركةِ سفراءَ وممثلِي الدولِ المَعنيّة.

توضيح 1: لتوضيح قضية الهجرة عام 2023 أزمة حقيقية معقدة في ليبيا.

- **النتيجة 2: انتشار الجريمة المنظمة في ليبيا نتيجة طبيعية لانقسام المؤسسات وضعف مزمن في الإدارة الليبية نتيجة للنظام الفوضوي الذي حكم به القذافي، والفوضى التي وسمت المرحلة الانتقالية بعد ثورة فبراير.**

المسار المؤسسي والسياسي

خلال العام 2023 شـهدت ليبيا صـراعات بين النخب السياسي، ورغم أن هذه الصراعات مستمرة منذ العام 2019 من خلال الجدل حول الانتخابات، والصـراع حول من يتولى إدارة المرحلة الانتقالية، فضـلاً عن الصـراع بين حكومة عبد الحميد الدبيبة في الغرب الذي رفض قرار مجلس النواب تنحيته عن السلطة، بعد أن أصدر مجلس النواب قراراً بتولي السيد فتحي باشاغا الحكومة في الغرب الليبي. عبد الحميد الدبيبة لا يعتبر مجلس النواب يملك السلطة على تنحيته لأنه لم يأت عبر مجلس النواب، بل جاء بناء على اتفاق سياسي بين أطراف النزاع في ليبيا، ويستند في ذلك للاتفاق نفسه الذي يعطيه الحق في البقاء في السلطة لحين اجراء انتخابات جديدة، لكن مجلس النواب يرى بأنه صاحب السلطة الشـرعية فـي البلاد كما هو اتفاق الصـخيرات لذا فلـه الحق في إقالة الدبيبة. عبـد الحميد الدبيبة وعائلتـه له سـلطة فـي ليبيا منذ عهد القذافي، فقـد عهد لها القذافي تنفيذ مشـروعات إعمار تقدر بمليارات الدولارات، لذا فإنه يمثل سلطة مالية لا يستهان بها، لذا فإنه سرعان ما كون نواة من الحلفاء من المليشيات ورجال الأعمال والسياسيين في المنطقة الغربية، في المقابل حاول عقيلة صالح رئيس البرلمان وكذلك خالد المشري الرئيس السابق لمجلس الأعلى للدولة بمعاونة بعض الأحزاب السياسية إقالة عبد الحميد الدبيبة لكن سرعان ما انتشرت المحاولات العسكرية للدخول للعاصمة لكنها فشلت وكان الانتصـار حليف عبد الحميد الدبيبة الذي طرد المليشـيات الموالية لباشـاغا من طرابلس وذلك خلال المناوشات التي استمرت خلال العام 2022[1].

هذا السياق خلق عدة أزمات حقيقية في البلد، منها التخبط في قرار ات البعثة الأممية حيال وجود حكومتين، هل يمكن إجراء الانتخابات بوجود حكومتين، وهل الأولوية للانتخابات على حسـاب توحيد الحكومات، وتربص كل طرف برأيه، ولم يكن هناك قرار حازم من البعثة أو مجلس الأمن، ففي 30 من يوليو كان رئيس البعثة في ليبيا عبد الله باتيلي يتحدث عن تقاسم الكعكة بين مجلس النواب والدولة، لكـن مجلس الأمن بعدها بأربعة أيام يعتمد خارطة الطريق التي قدمها مجلس النواب والتعديلات التي

(1) https://www.aljazeera.net/news/2022/8/29/ %D8 %A7 %D9 %86 %D8 %B3 %D8 %AD %D8 %A7 %D8 %A8- %D9 %82 %D9 %88 %D8 %A7 %D8 %AA- %D9 %85 %D9 %88 %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %8A %D8 %A9- %D9 %84 %D8 %A8 %D8 %A7 %D8 %B4 %D8 %A7 %D8 %BA %D8 %A7- %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AF %D8 %A8 %D9 %8A %D8 %A8 %D8 %A9
انسحاب قوات موالية لباشاغا والدبية يعلن انتهاء مشروع العدوان على طرابلس 2022/9/28.

أجراها على الدستور.[1] الخلاف استمر في قضايا قانونية هي التي أفشلت انتخابات ديسمبر التي قرارها اتفاق جنيف، وتشمل القضايا المتعلقة بترشح العسكريين للانتخابات وقضايا تتعلق بالجنسية وهل على المترشح لرئاسة الدولة أن يتخلى عن جنسيته الثانية قبل الترشح للانتخابات. المعنى بهذا النقاش هو خليفة حفتر، فهو عسكري وعنده جنسية أمريكية. استمر الجدل حول هذه القضايا بين أخذ ورد.

كيف يمكننا أن نفهم هذا السياق في الخلاف بين ثلاثة أربعة أطراف رئيسية هي:

- مجلس النواب ويمثله عقيلة صالح وله ثقل في قبيلة العبيدان كبرى قبائل الشرق الليبي، ويتلقى دعم من مصر.
- خليفة حفتر، ويمثل سلطة الأمر الواقع في الشرق الليبي، وهو القوة الأكبر عسكريا، ويتلقى دعم من الإمارات وروسيا ومصر.
- في المقابل في الغرب الليبي هناك المجلس الأعلى للدولة ويمثل سلطة استشارية، لكن اتفاق الصخيرات (2015)
- عبد الحميد الدبيبة والكتلة الاقتصادية في الغرب الليبي من رئيس مصرف ليبيا المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ورجال الأعمال والمؤسسة الوطنية للنفط ومؤسسة الاستثمار التي تتحكم في صندوق السيادة الليبي (أكثر من 200 مليار دولار في عهد القذافي).

لفهم هذه الأطراف السياسية وتفاعلها نلجأ لنموذج تفسيري. لذا في التوضيح التالي نبين نظرية النخب السياسية في التحولات الديمقراطية ثم نحاول تطبيقها على الحالة الليبية.

(1) كلمة باتيلي أمام أعيان فزان، 30 يوليو 2023 https://2u.pw/JjagXnX
بيان لبعثة الأمم المتحدة، 26 يوليو، 2023 https://2u.pw/Q4a7L1p

فـي كتابـه الأوتوقراطيـة وأصـول الديمقراطية كتـب كل من مارك ألبرتـس وفيكتور مينالـدو قاما بنقـد هذه النظريات من خلال مراجعة الدسـاتير لأغلـب دول العالم منذ القرن التاسع عشر، وأكدا أن الديمقراطية ليست للشعب فهي أيضا ليست له ولا من قبله. مـن عـام 1800 إلى عام 2006، بـدأت 34 في المئة فقط مـن الديمقراطيات الجديدة بدسـتور أنشـأوه بأنفسـهم أو ورثوه من حقبة سـابقة من الحكم الديمقراطي في بلدهم. تشمل الأمثلة البارزة بعد الحرب العالمية الثانية اليونان، والأرجنتين، والفلبين، ومنغوليا. ورث مـا مجموعـه 66 فـي المئة مـن الديمقراطيات الجديدة دسـتورا تم تصـميمه في ظل الديكتاتورية وحيث سـيطرت النخب المنتهية ولايتها على العملية الانتقالية. توضـح تشـيلي وتركيا وجنوب أفريقيا وإندونيسـيا وتايلاند هذا السـيناريو الأكثر شـيوعا. في الواقع، أصـبحت الديمقراطية المتحيزة للنخبة أكثر شـيوعا بعد الحرب العالمية الثانية. باختصار، الحمض النووي لمعظم الديمقراطيات الحديثة استبدادي بطبيعته. فالمسألة لا تتعلق بدراسة الناخبين بقدر ما تتعلق بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تصحب التغيرات السياسـية. لذا فهناك نوع من التموضـع في كل تحول من التحولات السياسـية التي تشهدها الدول.

هذا التموضع يشمل ما يعرف باللغة الانجليزية Elites وأصولها من اللغة العربية عِلية القـوم، ففـي كل مجتمع هنا علية القوم ممن يملكون الإمكانات الاقتصـادية والاجتماعية والمناصـب السياسـية التفاعل بين هذه العلية الاقتصـادية والعلية السياسـية. في كل مجتمع يخضـع التوازن لتفاعل هذه النخب المختلفة، لذا يرى الكاتبان أن هناك محاولة من النخب السياسـية للحفاظ على مكاسـبهم من خلال تصـميم نظام سياسـي يضـمن اسـتمرارهم في السلطة، بينما تسعى العلية الاقتصادية لتوفير البيئة المناسبة لاستمرار الحصـول على مكاسـبهم من خلال الشركات المحلية والسـيطرة على عقود الدولة، لذا عـادة ما تكون هـذه العلية هي الأقرب للناس والأقرب لتتعامل مع ثورات الناس للضـغط علـى العليـة السياسـية، لكن في المجمل لا تسـعى أي مـن هذه النخب لتمثيـل الأغلبية السياسية من الناخبين.

هذا التفاعل بين العليتين قد يفسر المسار السياسي الذي تشهده ليبيا لذا فإننا وقبل أن نسقط هذا النموذج على الحالة الليبية فإننا نؤكد أن علية القوم وهي تريد أن تصمم النظام السياسي وفقاً لالبرتس وميناldo تحرص على الآتي

1. قواعد انتخابية لا تضمن تمثيل الأغلبية من الشعب.
2. المراقبة والضبط التي لا تسمح بتغيرات كبيرة في السياسات العامة بدلاً من تعزيز المحاسبة للحاكم.
3. منع أي تغيير في الدستور من غير العلية السياسية التي تملك ميزة تنافسية عن غيرها بامتلاكها لسلطة التشريع.
4. الانتقائية في السماح لبعض الأحزاب من ممارسة عملها السياسي (مثال حزب الاستقلال في المغرب).
5. السعي نحو منع أي محاسبة أو السماح بضياع المكاسب الاقتصادية التي تحصلت عليها في المراحل الانتقالية وهذا قد تكون عبر سن بعض القوانين أو بناء فيدرالية تضمن مصالح كل طرف، أو منع الأغلبية الحزبية من التشريع.

توضيح 2: إطار نظري لفهم الحالة الليبية.

هذه الرباعية وفقاً للنظرية المبينة أعلاه تتمثل في وجود كتلتين واحدة سياسية وأخرى اقتصادية.

1: الكتلة السياسية (عقيلة والمشري)

في التطبيق كان هناك محاولات من المجلسين لبناء تحالفات، قد تطورت هذه التحالفات بعد اتفاق جنيف واختيار عبد الحميد الدبيبة رئيساً للوزراء في فبراير 2021. منذ ذلك الزمن نشهد تطور للتحالفات بين نوعين النخب، النخب السياسية متمثلة في مجلس النواب الذي بدا أكثر تماسكاً خاصة وأن أغلب القرارات التي أصدرها البرلمان كانت تحظى بقبول أو بصورة تشريعات يضمن من خلالها أعضاء مجلس النواب سيطرتهم على المشهد، وهذا له أمثلة كثيرة كمحاولة مجلس النواب السيطرة

على المحكمة العليا، أو وضع المراقبة على الحكومة من خلال جهاز الرقابة الإدارية بدلاً من ديوان المحاسبة، أو وضعه لقوانين الانتخابات التي فشلت في ديسمبر 2021، وتطوير ذلك إلى تحالف بين رئيس مجلس الدولة خالد المشري ومن ورائه الحزب الديمقراطي بقيادة محمد صوان وكتلة هي في الأصل كتلة العدالة والبناء لكنها تميل لآراء محمد صوان الذي كان يرأس العدالة والبناء وشكل بعد فشله في الانتخابات الحزب الديمقراطي الذي سعى لتشكيل حكومة موازية لحكومة عبد الحميد الدبيبة برئاسة فتحي باشاغا.

هذه اللحظة التي قد تشكل محاولة واضحة للتحالف بين الأطراف السياسية، هذه الأطراف ليس لها قوة حقيقية في سياق القوى الاجتماعية والسياسية في ليبيا، فرغم أن عقيلة صالح على سبيل المثال من قبيلة العبيدات لكنه ليس من المشايخ المعروفين في هذه القبلية، ووفقا لكتابات المولود الأحمد فإن ظاهرة الزعامات السياسية هي ظاهرة مستمرة في التاريخ الليبي، فإن عقيلة استغل وجوده في هذه القبيلة لبناء زعامة سياسية تستند في جزء منها للقبيلة وفي جزء آخر لسيطرته المستمرة على مجلس النواب بالتحالف مع زعامة عسكرية أخرى متمثلة في خليفة حفتر.

خالد المشري هو أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمون السابقين ولم يكن له أي تواجد سياسي أو قبلي قبل الثورة، لكنه مع انتخابات المؤتمر الوطني وصعوده في المناصب خاصة في مجلس الدولة بدأ في تشكيل تحالفات مع بعض المليشيات والدول الإقليمية وصناعة سلطات داخل دينامية مجلس الدولة وجد نفسه مضطرا للتعامل مع عقيلة صالح لضمان مجموعة تشريعات قد تضمن لهذه العلية السياسية القدرة على تصميم نظام سياسي يضمن لها الاستمرار في السلطة حتى إذا كان هناك تحولات كبرى كإجراء الانتخابات أو الصراعات السياسية، لذا يمكن قراء سلوك خالد المشري وتحالفه مع الحزب الديمقراطي ومد أيديهم لعقيلة صالح وخليفة حفتر بأنه محاولة لإيجاد أرضية قانونية تضمن إجراء انتخابات تعطيهم القدرة على:

- وضع أسس الدستور وذلك ظاهر في التعديلات الدستورية المتعاقبة، فالتعديل 13 الصادر من مجلس النواب[1] مثلا ظاهر في تضخيم سلطة رئيس الدولة، والحرص على نظام انتخابي أقرب للنظام الفردي والصوت الواحد غير المتحول.
- إزاحة النخبة الاقتصادية من خلال الحوارات المستمرة حول المناصب السيادية (المركزي، ديوان

(1) للاطلاع على نص التعديل انظر https://lawsociety.ly/legislation/التعديل-الدستوري-رقم-13-لسنة-2023/

المحاسبة، الحكومة، النفط، الاستثمار) .

- البعد عن كل إجراءات تتعلق بالعدالة الانتقالية.
- محاولة ضمان مصالحهم الاقتصادية وهذا ظاهر جداً في قرار مجلس النواب باستمرار حصانتهم وميزاتهم حتى بعد خروجهم من مجلس النواب في القانون رقم 5 عام 2015.[1]

هذه المحاولات للسيطرة على المشهد جاءت ضمن تحالف بين عقيلة صالح رئيس مجلس النواب وخالد المشري رئيس المجلس الأعلى للدولة، وجاءت فكرة تأسيس لجنة سميت 6+6 تحاول أن تستقل بقرارها وتلتقي في المغرب[2] لحل كل الإشكالات العالقة في المشهد الليبي من حيث الانتخابات، لكن في اليوم الذي وصلت فيه اللجنة لقراراتها والتي كان من المفترض أن يحضر رئيسا المجلسين لتوقيع على الوثيقة التي كانت كحل وسط يضمن الذهاب للانتخابات فوراً، بعد تصديق المجلسين عليها دون نقاش، تراجع خالد المشري وعقيلة صالح عن التوقيع على ما وصلت إليه اللجنة.

هنا بدأت الخلافات داخل المجلس الأعلى للدولة تتعالي، ورفضت كتلة داخل المجلس الأعلى للدولة التعديل الدستوري الثالث عشر الذي تضمن لجنة 6+6، هؤلاء أعلنوا رفضهم للخطوة، وبدأ الجدل داخل المجلس الأعلى للدولة حتى أطيح بخالد المشري في 6 أغسطس 2023، وجاء محله السيد محمد تكاله رئيساً للمجلس الأعلى للدولة. السيد تكاله أقرب لرئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة وبتتبع مواقفه يمكن القول إن رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة بدأ في السيطرة على المجلس الأعلى للدولة.

في الجانب المقابل ومن بعد فشل عقيلة صالح في تمرير أي قانون بشكل عملي بدأ الحديث داخل المجلس النواب عن ضعف جناح عقيلة صالح وصار خليفة حفتر يسعى بوضوح لتهميش عقيلة صالح في كافة المحافل الجماهيري التي أجريت في الشرق الليبي، وتشير المعلومات بأن الكتلة النيابية الموالية لعقيلة ضعفت بشكل كبير بعد أن ظهرت مؤشرات لتحالف ا

(1) قانون رقم 5 للبرلمان عام 2015 https://parliament.ly/قوانين-مجلس-النواب-لسنة-2015-م/
(2) https://www.hespress.com/1175911-ا-في-كاملة-توافقات-تحقق-الليبية-66-لجنة.html

العلية الاقتصادية: خليفة حفتر وعبد الحميد الدبيبة

في المقابل سنجد أن النخب الاقتصادية بدأت تحاول السيطرة على مفاصل الدولة الليبية، فرغم كل المحاولات من مجلس النواب لحجب الثقة عن حكومة الدبيبة، إلا أنه استطاع بناء تحالفات حقيقية مع كافة القوى في المنطقة الغربية. ظهر هذا جليا بعد أن أقر مجلس النواب حكومة فتحي باشاغا في 10 فبراير 2022، هنا بدأ سلوك عبد الحميد الدبيبة بالتوجه للشارع ضد مجلس النواب وبدأ يظهر مع قيادات المؤسسات الليبية، ويحاول أن يبني تحالفات مع مجموعة مليشيات والقبائل في المنطقة الغربية. عبد الحميد الدبيبة ومجموعة من رجال الأعمال منهم من عمل مع النظام السابق فضلاً عن شبكة واسعة من العاملين في مؤسسات الدولة استطاعت تكوين شبكة لإعادة بناء النظام الحاكم للقوى السياسية والاقتصادي في الغرب الليبي وكذلك بعض القوى في الشرق والجنوب. سلوك هذا التحالف كان أقوى تأثيراً على الشارع الليبي، وهذا يتطابق مع النظرية السياسية، فإن كل طرف يمارس قواته العلية السياسة من خلال التشريع، والعلية الاقتصادية من خلال القرارات الاقتصادية؛ هذا بالطبع سينعكس على نجاح كل طرف في الانتخابات أو في تزايد شعبيته في الشارع.

تتبع سلوك هذ التحالف يبين أنه له مصالح متشابكة، فمثلاً كان هناك تحالفات لإدارة قطاع النفط، واستمرار للتدفقات المالية للحكومة رغم محاولات مجلس النواب منع الحكومة من صرف ميزانية مما دعا الحكومة للجوء لطرق أخرى قانونية للاستمرار في الإنفاق، استمرار الحكومة في العمل رغم إقالتها من قبل مجلس النواب يؤكد أن كلا الطرفين صار وحدة أقرب لحزب أو تكتل قادر على الفعل، أي أن النظام السياسي في حالة تشكل مما يضمن لكل كتلة قدرتها على العمل بشكل منفصل عن الآخر.

المؤسسة الوطنية للنفط التي تولى رئاستها فرحات بن قدارة رئيس المصرف المركزي في زمن القذافي يبدو أنه جاء ضمن تلك الصفقة بين خليفة حفتر وعبد الحميد الدبيبة، لكن الطرفين كما تبين الأحداث حاولا السيطرة على الطرف التشريعي الذي يمثل السياسة في النموذج الذي نطرحه، فكما أخفق خالد المشري في تغيير المناصب السيادية، لايزال خليفة حفتر يحاول إبعاد عقيلة صالح عن رئاسة مجلس النواب لكن حدثت مفاجأة قلبت كل الموازين وهي طوفان درنة.

طوفان درنة الكاشف للمشهد الليبي: استنزاف الاقتصاد وضعف الخدمات

ليلة العاشر من سبتمبر ليست كغيرها من الليالي، فقد تجمعت مياه وادي درنة بكمية قدرت ب 40 مليون متر مكعب وجاءت المياه من جنوب المدينة لتغطيها وتقضي على مساحات واسعة من البناء ولايزال عدد الضحايا غير معروف على وجه الدقة إلى يوم كتابة هذا التقرير، مباني بأكملها غرقت في البحر، كما أن وسط المدينة صار أثراً بعد عين. ظهر جليا خلال الطوفان الانقسام السياسي والإداري في الدولة الليبية، وتنافست الأطراف المتنازعة لإظهار سلطتها وحرصها على المواطنين الليبيين. لكن كل ذلك التنافس جاء بنتيجة عكسية فقد تضاربت القرارات، وتضاعفت الميزانيات، وأفشلت كل حكومة وكل سلطة مساعي الأطراف الأخرى، فقد أعلنت سلطة عبد الحميد الدبيبة عن تشكيل لجنة لإدارة الأزمة، وكذلك الحكومة المكلفة من البرلمان برئاسة أسامة حماد الذي خلف فتحي باشاغا، هذه الحكومة الأخيرة تتبع لخليفة حفتر بشكل واضح؛ البرلمان قرر تخصيص 10 مليار دينارا لصالح الأزمة، كل تلك الجهود لم تفلح في الإحاطة بالأزمة أو تحقيق أدنى متطلبات إدارة الأزمة التي عصفت بالمنطقة الشرقية فقد تضررت مناطق كثيرة في الشرق الليبي. [1]

في هذه الظروف بات واضحاً أن الاعتماد على الأطراف الليبية لحل الأزمة السياسية غير ممكن، خاصة في ظروف كالتي يعانيها الشرق الأوسط وتصاعد النزاع في غزة، والتوجه الأمريكي الواضح لإظهار قوتها وقدرتها على ضبط الشرق الأوسط وفق إيقاعها. هنا بات الحديث عن خارطة طريق جديدة بعد أن فشلت الأطراف السياسية الليبية في الوصول إلى حل للأزمة، فلا لجنة 6+6 نجحت، ولا خارطة الطريق التي صدرت عن مجلس النواب باعتماد قوانين انتخابات لاقت أي صدى لذا كان المجال مفتوحاً للبعثة للضغط على الأطراف الليبية لقبول مقترحاتها.

مقترحات البعثة بين نظرية التموضع وأدبيات الأمم المتحدة

عبد الله باتيلي شخصية أكاديمية سياسية دبلوماسية ربما يكون من أكفأ من جاء لرئاسة البعثة من حيث الخبرة التي تجمع بين التحصيل الأكاديمي كحاصل على شهادة الدكتوراة في فلسفة التاريخ وعمل في السياسة من خلال الانخراط المباشر في حزب سياسي في السنغال، كما أنه- وهو المهم- عمل في إفريقيا الوسطى كمبعوث للأمين العام للأمم المتحدة السابق بان كي مون. هذه الخبرة جاءت

(1) https://www.bbc.com/arabic/articles/clj0dnlepj1o

لمجابهة ظروف دولية غاية في الصعوبة فبعد أن عيّن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيوغوتيرش عبد الله باتيلي في الثاني من سبتمبر عام 2022، استحرّ الخلاف بين القوى العظمي في أوكرانيا بعد أن أعلن الرئيس فلاديمير البوتين الحرب في فبراير من نفس العام، هذه الحرب غيَّرت الظروف الدولية المحيطة بالأزمة الليبية، بعد أن عانى النظام الدولي من وباء كورونا التي عززت من أزمات بيئية واقتصادية كبيرة في النظام العالمي.

لم تكن الظروف الإقليمية أسعد حالاً، فإن مجيء فاغنر لليبيا وانتشارها في إفريقيا، والتواجد التركي في الغرب الليبي عزز الحرب بالوكالة في ليبيا، وصار الانقسام ظاهراً للعيان، ولم يفلح اتفاق جنيف في عقد الانتخابات في موعدها، وبدأ البرلمان والحكومة في ليبيا لعبة شد الحبال، وانقسم الليبيون بين نخبة حاكمة اقتصادية متمثلة في رئيس الحكومة المعترف بها دوليا، وبين البرلمان الذي يمثل النخبة التي تملك التشريع في الشرق الليبي، وبين مليشيات وقوات مسلحة تملك المال والسلاح والسلطة خاصة قيادة «للجيش الوطني في الشرق الليبي» الذي يمتلك مساحة واسعة من الأراضي الليبية وبتحالفات إقليمية ودولية. كل هذه الظروف يجب ألا ننساها عند تقييم عمل البعثة، فعبد الله باتيلي حاول «ترقيع» مسار جنيف قدر الإمكان، كما أنه أعطى فرصة كبيرة للفرقاء المحليين للوصول لحل للأزمة دون فرض وصاية عليه، فبعد أن اقترح إنشاء هيئة عليا للحوار في فبراير 2022 و تنتهي من عملها عام 2023، خرج عبد الله باتيلي للرد على المشككين في أن الأمر لا يعدو أن يكون وصايا من البعثة على ليبيا، بأنه سيسمح للأطراف الليبية بالتشاور للوصول إلى حل وأعطاها فرصة لمدة ستة أشهر؛ لكن الخلافات لم تنته بين الليبيين، رغم التعديلات الدستورية، والجدل القانوني، والاتفاقات الشخصية بين رئيس مجلس النواب أو ثنائي المشري وعقيلة السابق، لم يفلح كل ذلك في الوصول لحل للأزمة الليبية، ومن هنا جاء المقترح الأخير بأن يجتمع أطراف النزاع اجتماعاً مباشراً للوصل إلى حل. كيف نفهم هذا المقترح؟ وهل يختلف عن غيره من المقترحات والأفكار التي قدمتها البعثة الأممية؟

في النزاعات الدولية هناك نظريتان حاكمتان الأولى تسمى النظرية المؤسسية أو **نظرية J**، وتفترض هذه النظرية أن الدول التي تدخل في حروب داخلية تمر بمرحلة انهيار المؤسسات وبالتالي فإن قاع الحرب هو نهاية الحرف «J» هو الذي تصل إليه الدولة، لذا فعمل الأمم المتحدة هو دعم بناء المؤسسات، لذا استغنت الأمم المتحدة عن إرسال قوات حفظ سلام واكتفت ببعثها لدعم المسار الانتقالي وبناء المؤسسات. لكن، كما ذكرنا سابقاً، هذا واجهه الباحثون بنقد شديد على اعتبار أن هذه الدول لا تملك المؤسسات الكافية لمواجهة الانقسامات المجتمعية. هذا دفع الباحثون الإفريقيون

وغيرهم من الحديث عن نظرية أخرى تسمى نظرية «**التموضع**» وتعني أن النزاعات لا تتعلق بالمؤسسات في هذه الدول، بل بسؤال السلطة، أي أن كل طرف خلال النزاع يتموضع أو يأخذ طرفاً من الأزمة ويحاول أن يساوم من خلاله، وأن الحل يكمن في فهم أدوات السلطة والتعامل معها.

ربما تكون النظرية الأولى هي الحاكمة للبعثات السابقة، كما أنها التي تعود عليها العاملون في الأمم المتحدة، وهي الوصفة التي تعطي لكافة الأمراض والحروب التي تصاب بها دول العالم، ونجد أن المقترح الذي طرحه عبد الله باتيلي يميل للنظرية الثانية والفارق واضح بأنها لا تعتمد على التمثيل و لا تسعى لوضع مخطط مسبق ناتج عن النظرية المعهودة للمراحل الانتقالية، إنما هو حوار مباشر بين الأطراف المختلفة للذهاب للانتخابات وهذا لن يكون – بالطبع- إلا باتفاقات شاملة حول السلطة في البلد، فلا نتصور أن يكون هناك ذهاب للانتخابات دون أن تكون الأطراف قد اتفقت على تفاصيل تضمن استمرارها في السلطة أو مصالحها أو عدم تعرضها للمساءلة.

باتيلي طرح هذا وفي ذهنه الدعوات والدراسات التي تنتقد البعثات السابقة والتي كانت تدعو لإعادة النظر في دور البعثة في ليبيا، كما أن الفشل الذريع للبعثة في ليبيا جعلها محل انتقاد كبير حسب التقارير التي اطلعنا عليها، لذا فإن هذه المبادرة لها ميزات عدة تشمل النظرية التي تنطلق منها والتي تجعلها مباشرة وواقعية وتعتمد على الفاعلين أو الخمسة الكبار كما سماهم عبد الله باتيلي، وهي تسمية تؤكد أنه يعتمد نظرية التموضع، فالجميع سيشارك في هذه المبادرة و يتموضع استراتيجياً لكسب جزء من الكعكة أو الصفقة التي يراد إبرامها. هذا كذلك قد يخفف من التنافس الدولي حين تشارك كل دولة في الحوار من خلال ممثليها (يغيب التمثيل المحلي ويحل محله التمثيل الدولي)، وهذا قد يصل بالجميع لاتفاق واقعي حتى في السياق الدولي. إذا قارنا هذا بالحوارات السابقة قد كانت تعتمد مبدأ التمثيل المحلي والدولي، وهذا يجعل صناعة القرار، بعد الاتفاق، ترتهن لقدرة الممثل على تحقيق إرادة أطرف النزاع، فقد رأينا مثلاً كيف ماطل مجلس النواب في اعتماد اتفاق الصخيرات، وكيف تعامل مجلس النواب والحكومة الوطنية مع اتفاق جنيف. الأمر الأخير الذي يصب في صالح هذه المبادرة هو أنها لن تأتي بفاعلين جدد، أي لن نجد أطرافاً جديدة، فالاتفاقات السابقة وسَّعَت دائرة الفاعلين ولم يكونوا أبدا فاعلين إيجابيين، بل حاولوا التغلغل في مؤسسات الدولة والتعامل بذكاء مع المشهد، كما حدث مع عبد الحميد الدبيبة، لكنه ذكاء انتهى إلى وضع أكثر تعقيداً.

كل هذه الميزات تقابلها عقبات ومساوئ. أولها ما جاء على لسان مجموعة الأزمات الدولية، وهي أنها تفتقر لمفهوم أساسي في النزاعات وهو الطرف الثالث، فلم يعتمد المقترح أي آلية لفض النزاع

بين الأطراف أي ليس هناك طرف ثالث يحفظ ماء وجه المتخاصمين، يحكم بينهم، يضع حلول وسط تضمن الاستمرار في الحوار؛ وقد كتب ويليام أوري كتابه الشهير الطرف الثالث بعد تجربة استمرت ل 25 عاماً في فض النزاعات، ليؤكد حقيقة واضحة وهي أنه لا بد من وجود طرف ثالث. اللّهم إلا أن يقال إن البعثة هي الطرف الثالث، لكن هذا غير واضح في المقترح فلابد للمحكم من شروط تجعله قادر على الفصل في المسائل المعقدة. يمكن الرد على هذا بأن المقترح لا يتعامل مع الأطراف كمتنازعين، بل طالبين للسلطة يرضي كل منهم أن بتموضع وضعاً يناسبه في مجال الحكم. هذا خَبِرته التجربة الإفريقية من خلال الدخول التدريجي للمليشيات والمسلحين في مجال الحكم لنقل النزاعات من العنف السياسي للتسامح السياسي الذي هو طريق للتوافق.

عقبة أخرى تواجه المقترح وهو في حال لم يصل المتخاصمون للحلول وسط فيما بينهم أنهم قد يعودون للغة السلاح والتخوين، أو أن المقترح لا يوضح هذه السيناريوهات المحتملة. وقد يرد على هذا بأنه لا مجال للعودة للنزاع، لأن الحوار سيكون تفصيلي حول السلطة والانتخابات، بمعنى سنحتاج لفهم جدول أعمال الحوار، **والتي يجب أن يكون مفصلاً كما حدث في ليبيريا حين شمل الحوار كافة قوانين الانتخابات**،وهل سيكون حواراً شاملاً يحقق مصالح الأطراف من جانب، ويسمح للعملية الانتقالية بالحركة من جانب آخر هذا غير واضح، وهذا يؤكد النقطة السابقة وهي حاجة أي حوار لطرف ثالث.[1]

- **النتيجة 3: الحوار المباشر بين الأطراف من خلال دعوة الأمم المتحدة ظاهرة جديدة سيعتمد نجاحها على إيجاد طرف ثالث حاكم بين المتنازعين).**

(1) Newman Edward. Understanding Civil War. Cambridge;2014.

سيناريوهات المستقبل وديناميات التحول

مما سبق وصلنا لثلاث نتائج أساسية

- الاستراتيجيات غير المتماثلة تضعف الملكية المحلية للأزمة في ليبيا، مما يدخل البلد في دوامة الحرب بالوكالة.
- ضعف المؤسسات الليبية أدى إلى انتشار الجريمة المنظمة خاصة الشبكات التي تحميها المليشيات تستنزف موارد الدولة.
- دعوة البعثة للحوار المباشر هي مبادرة تختلف عن غيرها وأكثر واقعية لكن يقنصها وجود طرف ثالث يقضي بين المختلفين.

هذه النتائج قد تختصر الواقع في ليبيا، فمن خلال هذه المفاهيم الثلاث المتعلقة بالاستراتيجيا غير المتماثلة، وعلاقة المؤسسات بالجريمة المنظمة، وفهمنا لطبيعة النزاع بين الكتل السياسية والاقتصادية يمكن أن نقول إن المبادرة التي جاءت بها البعثة لن تصل لحل جذري للأزمة الليبية، ربما تكون أكثر جرأة وقوة، لكن نجاحها سيعتمد على أطراف النزاع وقدرتهم على إيجاد صيغة للحل فيما بينهم، لكن ما لذي سيحدث إذا اختلفوا هذا ما لم يضع مصمم الحوار إجابة له.

الوضع في ليبيا سيتحدد وفق هذه المحددات، الظروف الدولية والتوافقات الإقليمية ستدفع الأطراف الليبية لسلوك إما أكثر اعتدالاً أو أكثر تطرفا، لكن المسار الوحيد المستمر هو الفساد وانهيار المؤسسات لذا فإن السرعة التي يتحرك بها كل مسار ستؤثر في الآخر وعلى ذلك يمكن أن نبني عدة سيناريوهات ممكنة.

- توافق دولي يدفع الأطراف للدخول في حوار جدي ينشأ عنه مجلس النواب جديد فيه جميع التوجهات الليبية وهكذا يمكن أن يخف التدخل الخارجي حين يبدأ العمل مع الحكام الجدد لتحقيق مصالح هذه الدول.
- فرصة هذا السيناريو ضعيفة في الزمن المنظور لأننا نعيش فترة فيها حالة من عدم اليقين على المستوى الإقليمي والدولي. ربما ينجح هذا المسار في حال كان هناك ضغط من الولايات المتحدة لمنع روسيا من المزيد من التدخل في الشأن الليبي، ولذا ستدفع مصر وتركيا للتحاور والضغط على الأطراف الليبية للقبول بمقترح باتيلي، وربما ساعتها سنرى تشكل للسلطات

الحاكمة في ليبيا، ولكن لن نرى تحولاً ديمقراطياً حقيقيا، بل حالة استقرار يمكن أن يبنى عليها مستقبلا كما هي أدبيات الأمم المتحدة في مثل الحالات.

- استمرار النزاعات الدولية، وضعف الإرادة الأمريكية في منع روسيا من التدخل في ليبيا وهنا سيزداد النزاع بين الأطراف الليبية وتقترب ليبيا من الصراع السوري، لأن حالة الفيتو والفيتو المقابل في مجلس الأمن ستمنع من أي أفق للحل، لذا تلجأ الأطراف الليبية لمزيد من النزاع ويفقدون الملكية المحلية للأزمة، تزداد شبكات الجريمة وتتعقد مصالحها وعندها تدخل ليبيا في حالة من العنف المنخفض، والفساد المستمر الذي قد يحول ليبيا إلى حالة من السيولة مفتوحة على كل الاحتمالات.

- الوصول لوساطات إقليمية ومحلية بين أطراف النزاع تحت ضغط شعبي قد يدخل أطراف النزاع في اتفاق نسبي تنجح منه الانتخابات وينشأ مجلس النواب فيه كافة التوجهات وهنا يعود للبلد شيء من الاستقرار والملكية والمحلية، وتبدأ القوى الدولية في البحث عن مصالحها عن طريق سلطات شرعية قائمة أي عودة الشرعية التدريجية للبلد، في هذا السيناريو سيتحسن مؤشر الجريمة الدولية، ويبدأ النزاع الحقيقي داخل مؤسسات الدولة.

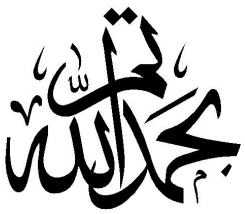
تم بحمد الله

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

İBN HALDUN ÜNİVERSİTESİ

جامعة ابن خلدون

اسطنبول/تركيا

İZ Sabahattin Zaim Üniversitesi

جامعة صباح الدين زعيم

اسطنبول / تركيا

NECMETTİN ERBAKAN ÜNİVERSİTESİ

جامعة نجم الدين اربكان

قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2021